وزارة المالية
Ministry of Finance
State of Kuwait | دولـــة الكويت

بيان وزير المالية
عن الأوضاع الاقتصادية والعالمية والنقدية
ومشروع الميزانية العامة
للسنة المالية 2026/2025

Budget@mof.gov.kw
@MOFKW

شئون الميزانية العامة

المحتوى

- **مقدمة: بيان وزير المالية** 3
- **التطورات الاقتصادية** 4

أولاً: التطورات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الكويتي 4

أ. توجهات النمو العالمي 5

ب. توجهات التضخم العالمي 7

ثانياً: التطورات الإقليمية 8

- دول مجلس التعاون الخليجي 9

ثالثاً: التطورات المحلية 12

أ. أداء الاقتصاد الكويتي 12

ب. التضخم والاستقرار النقدي في الكويت 15

ج. التصنيف الائتماني لدولة الكويت ومؤشرات الثقة 18

د. التعاون الاقتصادي لدولة الكويت 18

هـ. الدين العام 19

- **التطورات النفطية** 21
- **السكان والقوى العاملة** 23
- **مشروع ميزانية السنة المالية والأسس التي بني عليها 2026/2025** 24
- **المصادر** 30

بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية
المتعلقة بالميزانية العامة للسنة المالية 2026/2025

المقدمة:

تنص المادة (13) من المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1978 بشأن قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي على أن: "يعد وزير المالية مشروع الميزانية، كما يعد بياناً يتضمن عرضاً عاماً للأسس التي بني عليها المشروع وتحليل لما يهدف إليه".

واستناداً إلى ذلك يسعدني أن أقدم هذا البيان الذي يحتوي على عرض مفصل للمستجدات التي شهدها اقتصادنا المحلي على مدار السنة المالية المنقضية في ظل الظروف الاقتصادية الإقليمية والعالمية والتداعيات الجيوسياسية والتي أثرت في أسس ومسارات إعداد الموازنة العامة، كما يعرض الأسس والأهداف التي بنيت عليها الميزانية العامة للسنة المالية 2026/2025، والذي يُجسد التزام الحكومة بتحقيق التوازن المالي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، في إطار الرؤية الاستراتيجية لدولة الكويت تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وبتوجيهات من سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح حفظه الله، ومتابعة حثيثة من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبد الله الأحمد الصباح حفظه الله.

وقد حرصت الحكومة على اصدار الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026/2025 في موعدها المحدد دستورياً، بما يعكس الشفافية والانضباط المالي ضمن خطة متكاملة لتنويع الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية مع الحفاظ على سقف المصروفات المعتمدة للوزارات والجهات الحكومية، وضمان كفاءة الإنفاق وتحقيق الاستقرار المالي من خلال سياسات مالية مسؤولة تهدف إلى تعزيز الإيرادات وضبط النفقات.

إن اصدار هذه الميزانية يأتي كخطوة أساسية في مسيرة البناء والإنجاز، وستواصل الوزارة العمل لتحقيق أهداف "رؤية الكويت 2035" في تنويع مصادر الدخل وضمان استدامة الموارد، مع التأكيد على أهمية متابعة تنفيذ المشاريع التي تضمنتها الميزانية العامة للدولة وفق أعلى معايير الشفافية والمساءلة.

والله ولي التوفيق،،،

د. صبيح عبدالعزيز عبدالمحسن المخيزيم
وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة
ووزير المالية
ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة

تلفون : ٢٢٤٢٠٠١٨/٩ (٩٦٥+) - فاكس : ٢٢٤٤٦٣٦١ (٩٦٥+) - ص.ب : ٩ الصفاة ١٣٠٠١ دولة الكويت - البريد الإلكتروني : minoff@mof.gov.kw
Tel. : (+965) 22420018/9 - Fax : (+965) 22446361 - P.O.Box : 9 Safat 13001 State of Kuwait - E-mail : minoff@mof.gov.kw

التطورات الاقتصادية

أولاً: التطورات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الكويتي

يعتمد الاقتصاد الكويتي بشكل أساسي على إنتاج الطاقة والوقود، مما يجعله من الاقتصادات المؤثرة والمتأثرة على مستوى العالم، كما يُعزز عضوية دولة الكويت في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" من هذا التأثير، حيث يتبادل الاقتصاد الكويتي التفاعل مع الاقتصادات الكبرى، كما هذا الحال في الاقتصاد الأمريكي، وهو أحد أكبر اقتصادات العالم، الذي يُعد المصدر الرئيسي للعملة الأكثر استخدامًا في التجارة العالمية، وهي الدولار الأمريكي، الذي يُستخدم في بيع النفط ويُعتبر أحد اهم احتياطيات النقد الأجنبي في البلاد، وبالتالي فإن أي تغيرات تحدث في هذا الاقتصاد والاقتصاديات الكبرى الأخرى، تؤثر بشكل مباشر على المالية العامة للدولة، خاصة فيما يتعلق بالسياسات النقدية والنمو الاقتصادي للدولة.

يشهد الاقتصاد العالمي في عام 2025 تباطؤا في النمو وانخفاضًا في معدلات التضخم، كما يواجه الاقتصاد العالمي مرحلة حرجة مع تصاعد التوترات التجارية وارتفاع مستويات عدم اليقين السياسي، خاصة بعد الإعلان عن سلسلة من التعرفات الجمركية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وردود الفعل من شركائها التجاريين، فهذه التطورات تهدد بتباطؤ النمو العالمي وزيادة التضخم، خاصة في ظل استنفاد العديد من الدول لمساحة السياسات المالية والنقدية بعد صدمات السنوات الأخيرة (مثل جائحة كوفيد-19 وغيرها من الأزمات)، وعلى الرغم من التحديات المتوقعة استطاع الاقتصاد العالمي تجنب الوقوع في حالة ركود، وهو ما يظهر من خلال تحسن معدلات التضخم والتعافي الجزئي لسلاسل الإمداد، وإن كانت هناك بوادر على توقف هذا التقدم في بعض البلدان وعلى استمرار ارتفاع التضخم في عدد قليل من الحالات.

إن التصعيد في الصراعات الجيوسياسية وظهور انقسام عالمي بين القوى العظمى (الصين والولايات المتحدة الامريكية) أدى إلى سياسات حمائية تصاعدية حادة تتوعد بانكماش سلاسل الإنتاج العالمية وتراجع معدلات النمو، مما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط والغاز وتقليص حركة التجارة والاستثمار عالمياً، وفي صدد هذه التطورات فإن هناك حاجة لاتخاذ إجراءات حاسمة في ظل وجود العديد من التحديات حيث أنه من المتوقع أن يكون تصاعد سريع للتوترات التجارية وارتفاع حاد في مستويات عدم اليقين بشأن السياسات أثرها الهائل على النشاط الاقتصادي العالمي.

أ. توجهات النمو العالمية

تشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي World Economic Outlook) إلى انخفاض نمو الاقتصاد العالمي في عام 2025 بنسبة 2.8 % مع توقعات بتحسن طفيف إلى 3 % في 2026[1]، وبالرغم من أن التوقعات في يناير 2025 كانت أكثر تفاؤلاً عند 3.3 % إلا أنه بسبب التعرفة الجمركية على التجارة والاستثمار، وضعف الثقة الاستهلاكية في بعض الاقتصاديات الكبرى كالصين، وارتفاع تكاليف التمويل بسبب أسعار الفائدة المرتفعة أدى إلى التحوط وتغيير توقعات النمو إلى 2.8 %، في حين أن توقعات النمو للبنك الدولي[2] عند 2.3% في عام 2025 على نحو لا يكفي لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. يُعزى هذا إلى ضعف التجارة العالمية، بالإضافة إلى الصراعات الجيوسياسية والضغوط المالية الناتجة عن ارتفاع مستويات الديون وتكاليف الاقتراض. انظر إلى الرسم البياني (1).

الرسم البياني (1) معدل النمو الحقيقي العالمي و مختلف الأقاليم الاقتصادية

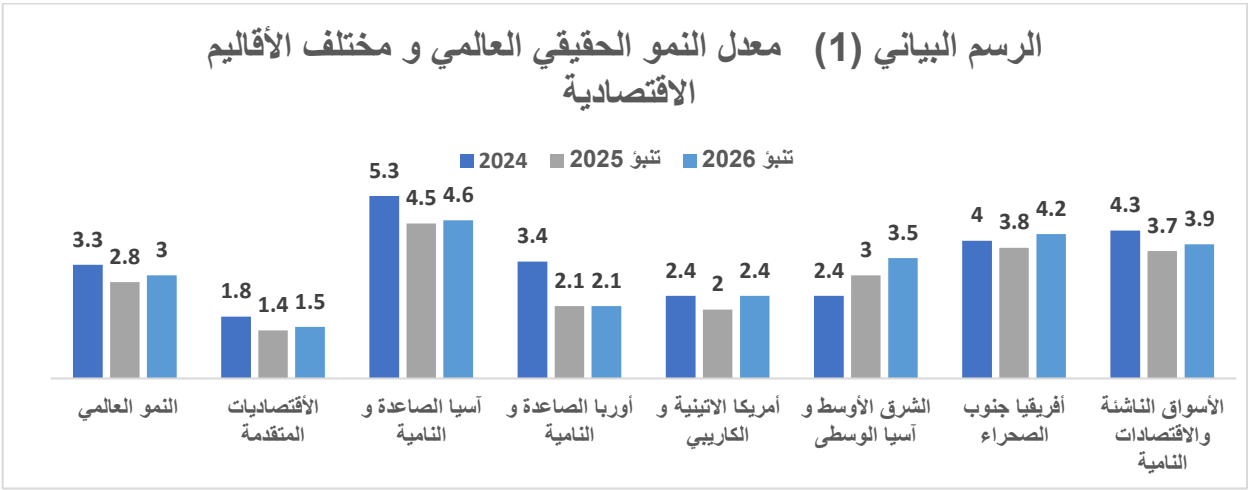

IMF, WEO April 2025

[1] https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2025/04/22/world-economic-outlook-april-2025
[2] https://www.albankaldawli.org/ar/publication/global-economic-prospects

وعلى صعيد النمو الاقتصادي لأحد أهم الاقتصاديات الكبرى لعام 2025، فمن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الأمريكي نمواً بنسبة 1.8% بانخفاض قدره 0.9 % ، في حين من المتوقع أن يسجل اقتصاد منطقة اليورو نمواً بنسبة 0.8 % ويتوقع للصين نمواً يبلغ 4 %، أما بالنسبة للهند فمن المتوقع أن يكون النمو أكثر استقراراً عند 6.2 % في عام 2025 مدعوماً بالاستهلاك الخاص وخاصة في المناطق الريفية. انظر إلى الرسم البياني (2).

الرسم البياني (2) معدل نمو اكبر الأقتصادات العالمية

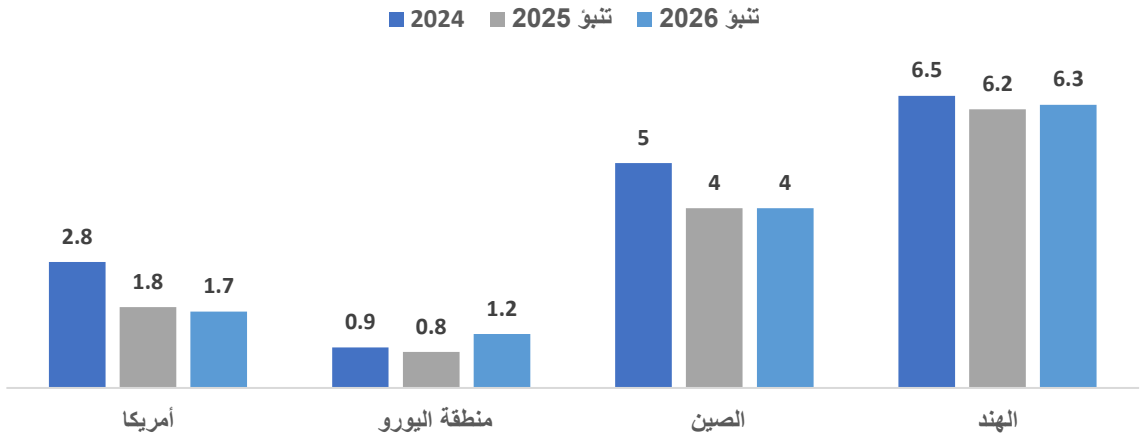

IMF, WEO April 2025

في ظل تسارع وتيرة التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي وتفاقم التوترات الجيوسياسية والتجارية، برزت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية كأحد أبرز التحديات التي تهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي. وحيث ألقت هذه الحرب بظلالها على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة على حدٍ سواء، حيث أعلنت الولايات المتحدة فرض موجات متعددة من التعرفة الجمركية على شركاء تجاريين رئيسيين في قطاعات اقتصادية مهمة، وبلغت ذروتها في 2 إبريل 2025 بإعلان مجموعة تعريفات جمركية تشمل جميع بلدان العالم تقريباً، ورغم تعليق الكثير من الزيادات في التعريفات الجمركية المقررة في الوقت الراهن، أدى مزيج التدابير والتدابير المضادة إلى ارتفاع معدلات التعرفات الجمركية الأمريكية والعالمية إلى أعلى مستوياتها ، ويشهد الاقتصاد العالمي حالياً مستوى عالٍ من التكامل الاقتصادي والمالي، ونتيجة تقاطع مسارات سلاسل الإمداد والتدفقات المالية عبر العالم تأثرت سلاسل الإمداد العالمية الحديثة المعقدة، وأثرت بشكل مباشر على معظم السلع المتداولة والتي هي عبارة عن مدخلات وسيطة تمر عبر البلدان لعدة مرات قبل تحولها إلى منتجات نهائية.

ب. توجهات التضخم العالمية

من المتوقع أن يتراجع التضخم الكلي العالمي[3] من متوسط سنوي يبلغ 5.7 % في عام 2024 إلى 4.3 % في عام 2025 مع تفاوتات اقليمية، ثم إلى 3.6 % في عام 2026، أما بشأن التضخم في المناطق المختلفة فإن الاقتصادات المتقدمة ستشهد زيادة طفيفة في معدلات التضخم في عام 2025، حيث يتوقع أن تصل إلى حوالي 2.5 %، نتيجة تأثير التعرفة الجمركية وزيادة تكاليف الطاقة، مع تراجع إضافي في منطقة اليورو ليصل إلى 2.1 % في عام 2025، ومن المتوقع أن يسجل معدل التضخم في الاقتصادات الناشئة انخفاضاً ليبلغ 5.5 % في عام 2025 بسبب تباطأ الطلب، نتيجة انعكاسات خاصة على جمهورية الصين التي ستشهد نمطاً منخفضاً من التضخم بسبب ضعف الاستهلاك.

تعد مخاطر التضخم قائمة على اتجاهين رئيسيين: فمن ناحية هناك مخاطر تصاعدية تتعلق بارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل النفط والغاز بسبب التوترات الجيوسياسية، وتأثير التعرفة الجمركية على أسعار الواردات، ومن ناحية أخرى توجد مخاطر تنازلية ناتجه عن بطء النمو العالمي الذي يخفف من ضغوط الطلب ويقلل من احتمالية استمرار التضخم، انظر الى الرسم البياني (3).

الرسم البياني (3) معدل التضخم العالمي و مختلف الاقاليم الاقتصادية

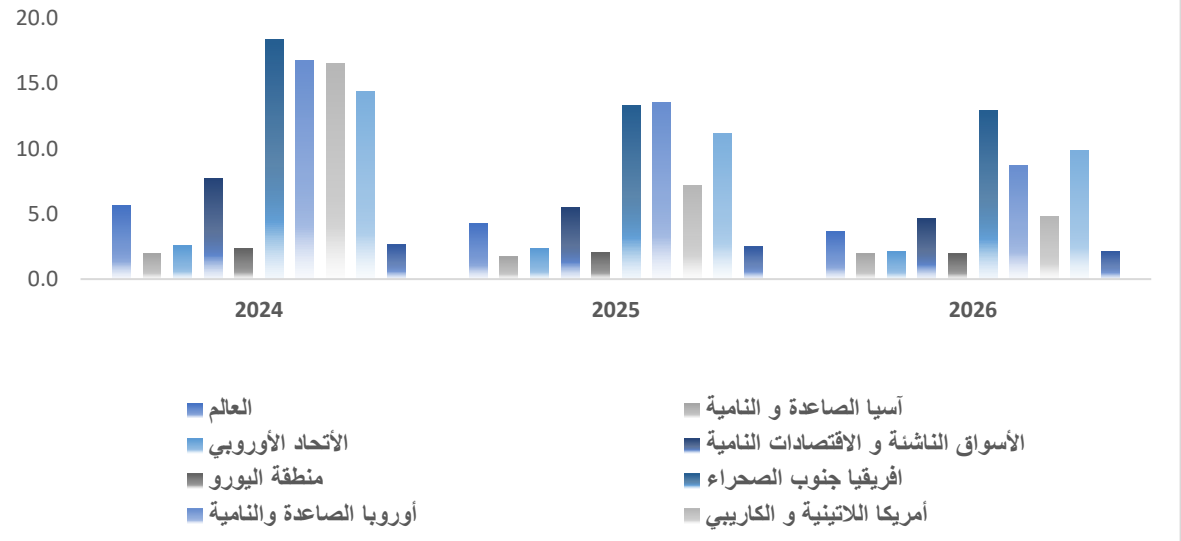

IMF, WEO April 2025

[3] https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2025/04/22/world-economic-outlook-april-2025

ثانياً: التطورات الإقليمية

تشير توقعات صندوق النقد الدولي[4] إلى أن منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ستشهد نمواً اقتصادياً طفيفاً قدره 3 % في عام 2025، بعد أن كان يبلغ 2.4 % في عام 2024. حيث شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2024 أداءً اقتصادياً متفاوتاً، ويعود هذا النمو المحدود بشكل رئيسي إلى تأثره بجملة من العوامل العالمية والإقليمية على رأسها تقلبات أسعار النفط منعكسة بآثار تخفيضات إنتاج النفط في الدول المصدرة في الاتفاقية المنصوص عليها من خلال "أوبك +" وركود النشاط في بعض اقتصادات الدول المستوردة للنفط، بالإضافة إلى تباطؤ الطلب العالمي، والنزاعات الجيوسياسية المستمرة في المنطقة. علماً بأن هذه النزاعات لا تقتصر في التأثير على الاقتصادات المحلية فحسب، بل تمتد آثارها إلى الدول المجاورة أيضاً. كما أن هذه الصراعات تزيد من نقاط الضعف الاقتصادية القائمة وتخلق حالة من عدم اليقين مما تؤدي إلى اضطرابات في التجارة الإقليمية وهو ما يعوق الاستثمار والنمو، كما يتضح في تأثيرها على حركة قناة السويس. ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي الصادر في أبريل 2025، فإن الأداء الفعلي والتوقعات المستقبلية تشير إلى استمرار تحديات الاقتصاد الكلي في ظل مساعٍ حثيثة لتحقيق الاستقرار وتعزيز النمو المستدام. في حين أن لتوقعات صندوق النقد الدولي لعام 2026 فإن النمو الاقتصادي سيشهد تحسناً تدريجياً إلى نحو 3.5 %، مع احتمالات انتعاش أسعار النفط وبدء ظهور آثار الإصلاحات الاقتصادية في عدد من دول المنطقة، انظر إلى الرسم البياني (1) سابق العرض.

[4] https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2025/04/22/world-economic-outlook-april-2025

- **دول مجلس التعاون الخليجي**

في ظل تصاعد التوترات الإقليمية وخفض إنتاج النفط بموجب اتفاقيات "أوبك +"، أظهرت اقتصادات مجلس التعاون الخليجي قدرتها على التكيّف والصمود، وقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية والمشاريع الحكومية الكبرى في تخفيف آثار هذه العوامل بكفاءة، حيث ظل النشاط غير النفطي قوياً في دول مجلس التعاون الخليجي مدفوعاً بالاستثمار العام والخاص مما عزز من متانة القاعدة الاقتصادية بعيدًا عن الاعتماد المفرط على العوائد الهيدروكربونية، هذا الأداء يعكس نجاح مسارات التنويع الاقتصادي ضمن رؤى دول مجلس التعاون الخليجي طويلة الاجل.

كما أن الأسواق في دول مجلس التعاون قد حافظت على استقرارها دون أثر يُذكر من النزاعات الجيوسياسية المحيطة، في الوقت الذي كانت فيه بعض دول المنطقة تواجه اضطرابات إقليمية، وظلت هذه الانعكاسات محدودة على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بفضل استقرار السياسات الاقتصادية والاحترازات الأمنية.

من جهة أخرى، بقيت معدلات التضخم في معظم دول مجلس التعاون الخليجي ضمن نطاقات مقبولة، وهو ما يعكس كفاءة السياسات النقدية وقدرتها على احتواء الضغوط السعرية. وعلى الصعيد المالي، استمرت الحسابات المالية للدول في تسجيل نتائج قوية، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط، إلى جانب الجهود المتفاوتة بين الدول في تطبيق برامج ضبط الإنفاق وتحقيق التوازن المالي.

- **النمو في دول مجلس التعاون الخليجي**

وفق التقرير الصادر عن البنك الدولي، شهدت دول مجلس التعاون الخليجي نمواً اقتصادياً متواضعاً في عام 2024 بلغ 1.8 % وذلك رغم استمرار تخفيضات انتاج النفط، ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى نمو القطاع غير النفطي في كلاً من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وذلك بعد حالة من شبه الجمود في عام 2023 حيث بلغ النمو 0.4 %.

تستعد دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق أداء اقتصادي قوي على الرغم من وجود تحديات جيوسياسية في ظل بيئة اقتصادية عالمية متقلبة، حيث يتوقع البنك الدولي[5] أن يصل النمو الاقتصادي في هذه الدول إلى 3.2 % في عام 2025 و4.5 % في عام 2026، وذلك بعد تباطؤ ملحوظ في 2023 و2024 نتيجة التزام دول "أوبك +" بخفض إنتاج النفط. يأتي ذلك في إطار اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي نحو تنويع الاقتصاد وتوسع الأنشطة غير النفطية والسعي لتوطين القوى العاملة في القطاع الخاص وإصلاحات سوق العمل، بهدف زيادة مشاركة المواطنين في هذا المجال ومع استمرار الاستثمارات العامة الكبرى في مشاريع البنية التحتية، والسياحة، والتكنولوجيا (مثل نيوم في السعودية، ومشاريع الخطة التنموية في الكويت وقطر وباقي دول المجلس). لا شك أن لمعدلات التضخم المعتدلة وقرار البنوك المركزية دورا هائلا في تخفيف قيود السياسات النقدية وتعزيز هذا النمو أيضا. أنظر الى الرسم البياني (4).

ففي **المملكة العربية السعودية**، شهد الاقتصاد في السنوات الأخيرة تحوّلًا اقتصاديًا هيكليًا واسع النطاق نتيجة للإصلاحات المستمرة التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل وتعزيز التنافسية، وتجلّى ذلك في تنامي دور القطاع غير النفطي، وتوسّع الاستثمارات الحكومية، وتسارع وتيرة تنفيذ رؤية 2030. وبالرغم من التحديات المرتبطة بخفض إنتاج النفط أثبت الاقتصاد السعودي مرونة ملحوظة واستمرارًا في النمو، وإن كان بشكل متفاوت بين السنوات ففي عام 2024، أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء [6] في المملكة العربية السعودية أن الأداء الاقتصادي شهد نمواً بنسبة 1.3 % بالأسعار الثابتة، وهو نمو متواضع يعكس التباين الواضح بين أداء القطاعات المختلفة، وذلك بعد أن شهد انكماشًا بنسبة 0.8 % في عام 2023، ويعود الارتفاع في النمو في سنه 2024 بشكل أساسي إلى نمو الناتج في الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.3 %، مما يعكس استمرار زخم الإصلاحات ومشاريع التنويع الاقتصادي ضمن رؤية 2030، بالإضافة إلى نشاط قوي في قطاعات السياحة والخدمات. في المقابل، سجلت الأنشطة النفطية تراجعاً بنسبة 4.5 %، نتيجة استمرار خفض الإنتاج ضمن التزامات المملكة في إطار اتفاق "أوبك +"، وهو ما أثّر سلبًا على الأداء الكلي للناتج المحلي الإجمالي. كما شهدت الأنشطة الحكومية نموًا بنسبة 2.6%، مما يعكس استقرار الإنفاق العام في ظل التوجهات المالية التوسعية المدروسة.

أما بالنسبة للاقتصاد في **دولة الإمارات العربية المتحدة**، فقد حقق أداءً اقتصاديًا قويًا ومتوازنًا خلال عام 2024 ، ويعكس متانة البنية الاقتصادية وفعالية السياسات التنموية التي تنفذها الدولة منذ سنوات. فرغم التحديات العالمية، نجح الاقتصاد الإماراتي في تحقيق نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.8%خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024

[5] https://www.albankaldawli.org/ar/publication/global-economic-prospects
[6] https://www.stats.gov.sa/annual-report

وفق البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد[7]. جاء هذا النمو مدفوعًا بشكل رئيسي بالأنشطة غير النفطية، التي نمت بنسبة 4.5%، وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نحو74.6%، مما يعكس فعالية استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تتبعها الدولة.

ووفق البيانات الصادرة عن مركز الإحصاء الوطني بالمجلس الوطني للتخطيط[8] بدولة قطر، سجل الاقتصاد **القطري** نموًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.4 % في عام 2024، حيث اتسم هذا النمو بتوسع في الأنشطة غير الهيدروكربونية التي نمت بنسبة 3.4 %، لترتفع مساهمتها إلى 64 % من الناتج المحلي، وهو ما يعكس التقدم المستمر في جهود التنويع الاقتصادي ضمن رؤية قطر الوطنية 2030، أما النشاط الهيدروكربوني فقد سجل أيضًا تحسنًا بنسبة 6.2 % في الربع الرابع، مما يشير إلى استقرار نسبي في إنتاج الطاقة إلى جانب توسع القطاعات الداعمة، وهذا الأداء يعكس نجاح دولة قطر في تحقيق توازن بين استمرار الاعتماد على قطاع الطاقة وتوسيع القاعدة الاقتصادية عبر الاستثمار في القطاعات الخدمية والمالية، مع التركيز على خلق بيئة أعمال داعمة للقطاع الخاص.

شهد اقتصاد **مملكة البحرين** خلال عام 2024 نموًا معتدلًا يعكس مرونة القطاعات غير النفطية في مواجهة التحديات الخارجية رغم الضغوط الناتجة عن تقلبات أسعار النفط وتباطؤ الطلب العالمي وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية[9]، وحققت مملكة البحرين نموًا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.6 % مقارنة بعام 2023، وقد جاء هذا النمو مدفوعًا بالأداء القوي للقطاعات غير النفطية التي سجلت نموًا بنسبة 3.8 % ، بينما شهدت الأنشطة النفطية تراجعًا بنسبة 4 %، نتيجة تقلب أسعار النفط وكميات الإنتاج.

سجل الاقتصاد **في سلطنة عمان** نمواً إجماليًا حقيقياً طفيفاً قدره 1.7 % خلال عام 2024 وفق البيانات الصادرة من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عُمان[10]. وقد جاء هذا النمو مدفوعًا بقوة الأنشطة غير النفطية مثل الصناعة التحويلية، الخدمات اللوجستية، السياحة والطاقة المتجددة التي ارتفعت بنسبة 3.9% مقارنة بعام 2023، في دلالة على استمرار زخم التنويع الاقتصادي وفاعلية السياسات الداعمة

[7] https://www.moec.gov.ae/web/guest/moec-opendata
[8] https://www.npc.qa/ar/statistics/pages/allIndicators.aspx?Indicator=GDP
[9] https://www.mofne.gov.bh/BEQR
[10] https://data.gov.om/tiwdkoe/gross-domestic-product

للقطاعات الإنتاجية والخدمية. في المقابل، شـهدت الأنشـطة النفطية تراجعًا بنسـبة 3 % على أسـاس سـنوي نتيجة التزام السلطنة بسياسات خفض الإنتاج ضمن "أوبك +"، مما أثّر على مساهمة القطاع النفطي في الناتج الإجمالي. ويعكس هذا التباين استمرار تحول الاقتصاد العُماني نحو قاعدة أوسع وأكثر تنوعًا، حيث تسهم القطاعات غير النفطية بشكل متزايد في دعم النمو والاستقرار الاقتصادي.

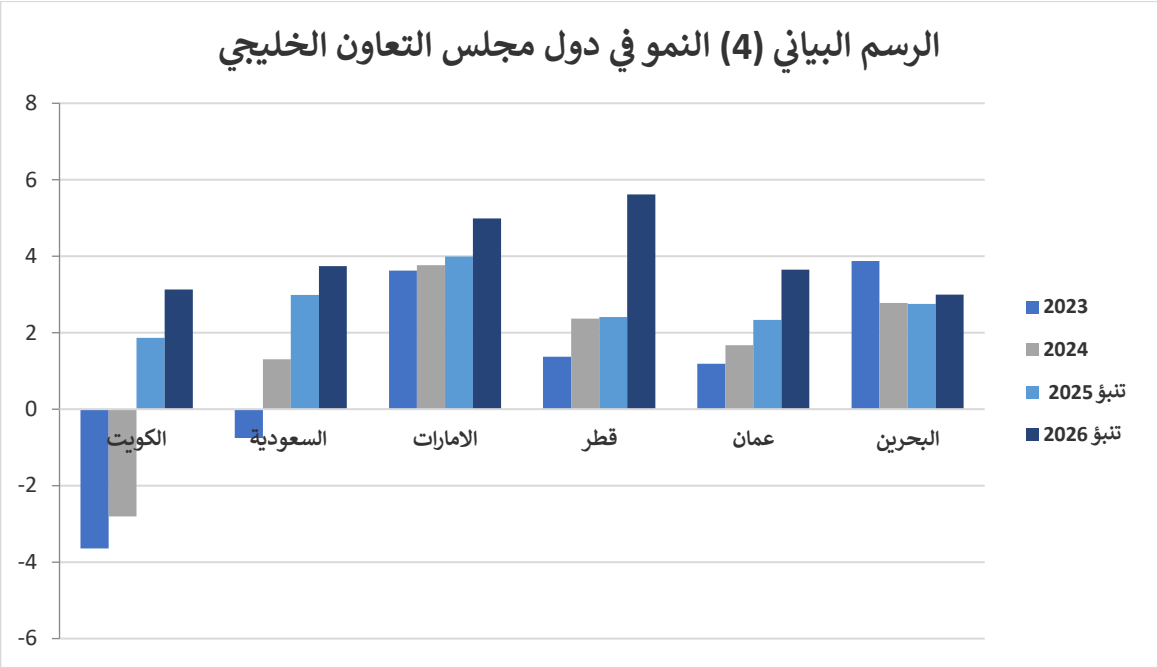

IMF, WEO April 2025

ثالثاً:التطورات المحلية

أ. الأداء الاقتصادي لدولة الكويت

في عـام 2024 تراجع النـاتج المحلي الاجمـالي بالأسـعار الجارية بدولة الكويت بنسـبة 3.3% ليصـل إلى 49,140.3 مليار دينـار كويتي مقابل 50,803.6 مليـار دينـار كويتي في عـام 2023. ويعزى هـذا الانخفاض بصـفة رئيسـية إلى تراجع القطاع النفطي حيث سـجل انخفاضـاً بنسبة 10.9 % في سنة 2024، وذلك وفقاً للنتائج الأولية الصادرة عن الادارة المركزية للإحصاء[11]. ويعكس هذا الأداء في سنة 2024 عن

[11] https://www.csb.gov.kw/Pages/Statistics?ID=69&ParentCatID=3

مدى تأثر الاقتصـاد الكويتي بتقلبات أسـعار النفط العالمية مدفوعاً بالخفض الطوعي لحصـص الإنتاج التي حددتها منظمة التحالف "أوبك +".

ولا يزال الاقتصـاد الكويتي يعتمد بشكل أساسـي على القطاع النفطي، حيث شكل القطاع النفطي ما نسبته 43.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، وشـكلت عائدات التصـدير أكثر من 90 % في نفس العام. بينما شـكل القطاع غير النفطي 56.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 حيث تسـعى الحكومة الكويتية إلى تعزيز دور القطاع غير النفطي من خلال رفع حصـص القطاع غير النفطي من الناتج المحلي الاجمالي للوصـول إلى اقتصـاد متنوع بعيد كل البعد على الاعتماد على القطاع النفطي، وسـجل القطاع غير النفطي نمواً طفيفاً قدره 3.6 % في عام 2024 مقابل 2.1 % في سنة 2023 أي بزيادة قدرها 1.5 %. ومن المتوقع أن يشهد القطاع غير النفطي نمواً في ظل ضبط الأوضاع المالية العامة وخاصـة بعد الايقاف المؤقت لمجلس الأمة مما يزيد من مرونة الحكومة في اتخاذ القرارات وتنفيذ مشـاريع البنية التحتية للالتزام بالتنوع الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية لتحقيق نمو مستدام.

وفي إطار جهود تنويع مصـادر الإيرادات العامة وتعزيز العدالة الضـريبية، دخلت ضـريبة الحد الأدنى العالمية (Global Minimum Corporate Tax – GMCT) حيز التنفيذ في الكويت اعتبارًا من 1 يناير 2025[12]. ويستهدف هذا النوع من الضرائب الكيانات متعددة الجنسيات (MNEs) ، حيث تُلزمها بسداد ضريبة لا تقل عن 15 % على الدخل الخاضـع للضـريبة في كل دولة تعمل بها، بغض النظر عن نظامها الضـريبي المحلي. ويُعد تطبيق هذه الضـريبة خطوة استراتيجية ضمن التوجه الحكومي لتعزيز الإيرادات غير النفطية، وتوافقها مع الاتفاقيات الدولية التي تقودها منظمة التعاون والتنمية الاقتصـادية (OECD) لمكافحة التهرب الضـريبي وتحقيق مزيد من الشـفافية في النظام الضـريبي العالمي. كما يُتوقع أن تسـهم هذه الضـريبة في زيادة الدخل غير النفطي للحكومة الكويتية لا سـيما في ظل وجود عدد من الشركات العالمية الكبرى العاملة في السوق المحلي.

إضافة إلى تسعير رسوم الخدمات الحكومية والتي يُتوقع أن تسهم أيضاً في تعزيز نمو القطاع غير النفطي، حيث بدأت وزارة المالية بالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية بإعادة النظر بأسعار الخدمات التابعة لها بما يتناسب مع تكاليفها، على أن تقوم كل جهة على حدة بموافاة مجلس الوزراء بما ينتهي إليه الأمر، وتهدف هذه الخطوة إلى تحقيق التوازن بين تكلفة تقديم الخدمات وجودتها وبين الرسوم المفروضة عليها مع مراعاة البعدين الاجتماعي والاقتصادي.

[12] https://www.mof.gov.kw/MOFServices/TaxMultinationalDefinition.aspx

الكويت اليوم العدد 1722 السنة الحادية والسبعون

مرسوم بقانون رقم 1 لسنة 2025
في شأن الرسوم والتكاليف المالية
مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة

–بعد الاطلاع على الدستور،
–وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 2 ذو القعدة 1445 هـ، الموافق 10 مايو 2024م،
–وعلى القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة ،
–وبناءً على عرض وزير المالية،
–وبعد موافقة مجلس الوزراء ،
– أصدرنا المرسوم بقانون الآتي نصه :

مادة أولى

يُلغى القانون رقم (79) لسنة 1995 المشار إليه، كما يُلغى كل حكم يخالف ذلك.

مادة ثانية

تحدد كل جهة الرسوم والتكاليف ومقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة ، بقرار من السلطة المختصة بكل جهة، وفقاً للقانون المنظم لكل منها، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء.

مادة ثالثة

على الوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا المرسوم بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت
مشعل الأحمد الجابر الصباح
رئيس مجلس الوزراء
أحمد عبد الله الأحمد الصباح
وزير المالية
نوره سليمان سالم الفصام

الكويت اليوم ملحق العدد 1745 السنة الحادية والسبعون

قرار وزاري رقم (55) لسنة 2025
بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات الصادر بالمرسوم بقانون رقم 157 لسنة 2024

وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار
بعد الاطلاع على:
– قانون الضريبة على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات الصادر بالمرسوم بقانون رقم 157 لسنة 2024،
– والمرسوم الصادر في 12 أغسطس 1986 في شأن وزارة المالية،
– وبناءً على عرض وكيل الوزارة.

قرر

مادة أولى

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات الصادر بالمرسوم بقانون رقم 157 لسنة 2024، المرافقة نصوصها لهذا القرار.

مادة ثانية

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذه اللائحة.

مادة ثالثة

على كافة الجهات والإدارات المختصة – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القرار، وينشر في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير المالية
ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار
م. نوره سليمان سالم الفصام

تشير أحدث التقديرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF) إلى أن الاقتصاد الكويتي سيبدأ في استعادة زخمه تدريجيًا خلال العامين المقبلين، حيث يُتوقع أن يسجل نموًا بنسبة 1.9 % في عام 2025 يرتفع إلى 3.1 % في عام 2026، ويعزى هذا التحسن إلى بدء فك القيود الإنتاجية المفروضة على القطاع النفطي، بالتوازي مع انتعاش تدريجي في الأنشطة غير النفطية، في ظل تحسّن بيئة الأعمال وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة. انظر إلى الرسم البياني (5)

وفي ذات السياق، جاءت توقعات البنك الدولي[13] متناغمة مع نظرة صندوق النقد الدولي، إذ رجّح أن يسجّل الاقتصاد الكويتي نموًا بنسبة 2.2 % في 2025 و% 2.7 في 2026 بدعم من قرار "أوبك +" تقليص التخفيضات في إنتاج النفط ابتداءً من مايو 2025 وسيوفر مساحة أوسع لتعافي الإيرادات الحكومية وتعزيز النشاط الاقتصادي. كما يُتوقع أن تسهم القطاعات غير النفطية بدور محوري في قيادة النمو مدفوعة بمشاريع البنية التحتية، وزيادة التمويل، وتنامي الإنفاق الاستثماري ضمن رؤية الكويت 2035.

الرسم البياني(5) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الكويت

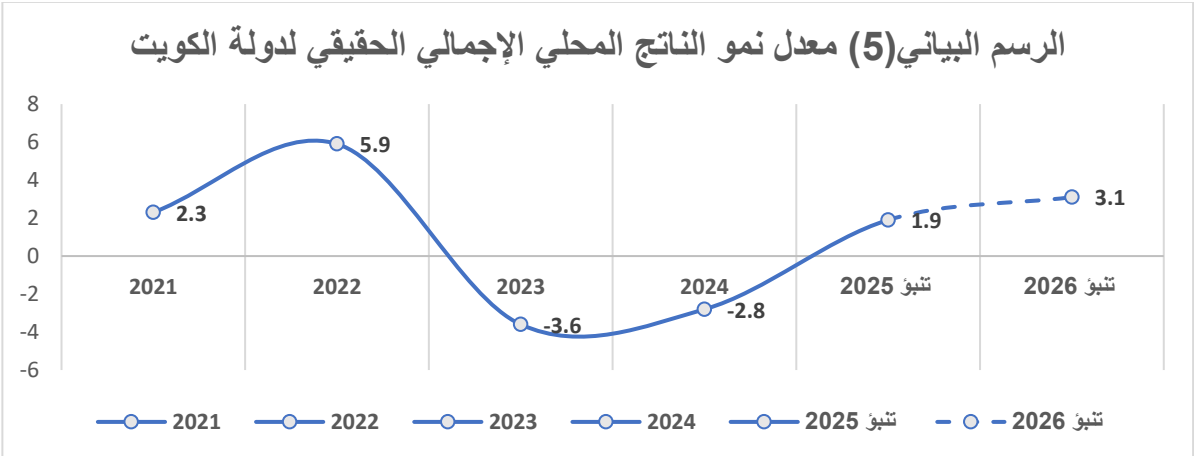

IMF, WEO April 2025

[13] https://www.albankaldawli.org/ar/publication/global-economic-prospects

ب. التضخم والاستقرار النقدي في الكويت

شهدت دولة الكويت استقراراً نسبياً في معدلات التضخم[14](التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك) حيث بلغت نسبة التضخم 2.9 % خلال الفترة (يناير- ديسمبر) لعام 2024 مقارنة بالفترة المناظرة في العام السابق. وسجل معدل التضخم ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ نحو 2.5% على أساس سنوي في نهاية شهر ديسمبر 2024 (2.36% للشهر السابق). ومن خلال تطورات معدلات التضخم بدولة الكويت، يتضح وجود استقرار نسبي للأسعار، ويرجع ذلك إلى تمكن دولة الكويت من احتواء التضخم من خلال تطبيق سياسات نقدية تشددية كما للدعم الحكومي الواسع المستمر في قطاع الأغذية لضمان الأمن الغذائي والطاقة دور كبير للحد من زيادة الضغوط التضخمية. ومن الجدير بالذكر فإن الطلب على السلع والخدمات من أهم المؤثرات على معدل التضخم في دولة الكويت، بالإضافة إلى السياسة النقدية، وأسواق النفط العالمية، الدعم الحكومي، السياسات الحكومية والاحداث الجيوسياسية. انظر إلى الرسم البياني (6).

الرسم البياني (6) معدل التضخم السنوي لدولة الكويت

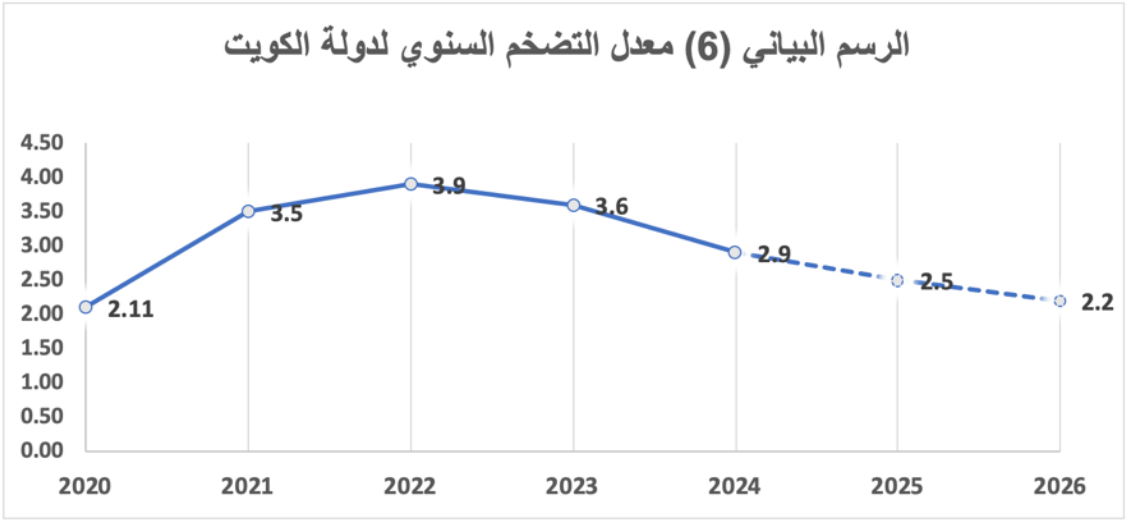

IMF, WEO April 2025

[14] https://www.csb.gov.kw/Pages/Statistics?ID=34&ParentCatID=3

دور بنك الكويت المركزي في ترسيخ الاستقرار النقدي والمالي في السنة المالية (2025/2024)

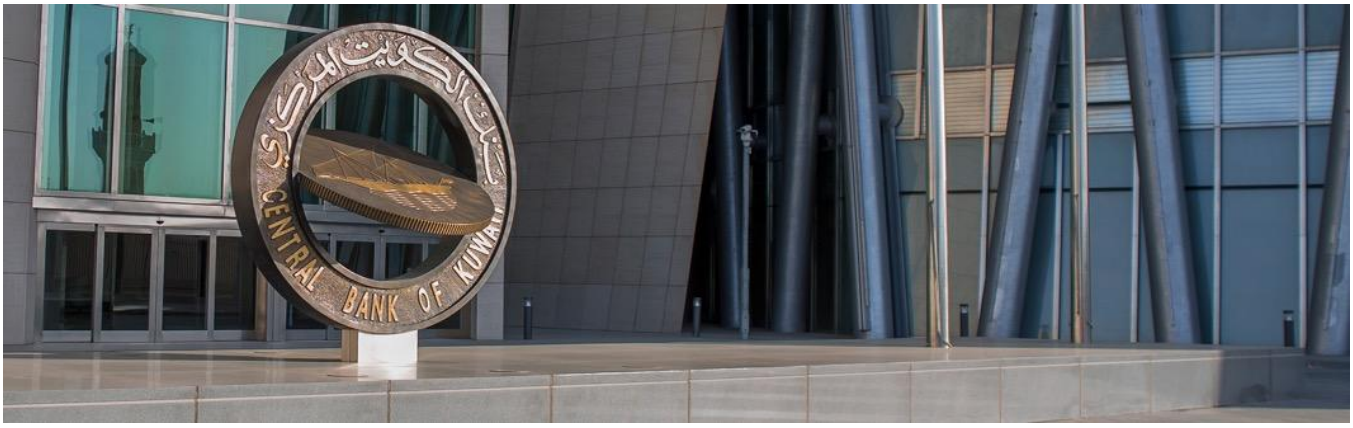

واصـــل بنك الكويت المركزي خلال الســـنة المالية 2025/2024 أداءه الاســـتراتيجي كجهة تنظيمية ورقابية عليا في القطاع المالي والمصـــرفي، وذلك من خلال تعزيز الرقابة والإشـــراف على الوحدات المصـــرفية والمالية المســـجلة لديه، بهدف الحفاظ على سلامة الأوضـاع المالية، وتحسين مستويات الكفاءة والمهنية، بما يعزز دعائم الاستقرار المالي والنقدي في البلاد. وقد تبنى البنك سياسات نقدية رشيدة وأساليب رقابية متطورة، ترتكز على أفضل الممارسات العالمية في الرقابة المصرفية، بما يتماشى مع الأطر التنظيمية الحديثة والمواءمة مع التحولات الاقتصادية الدولية.

ويســـتمر بنك الكويت المركزي في الدور المناط به في وقت تواجه فيه الأســـواق العالمية تحديات معقدة، مثل تشـــديد السـياسـات النقدية العالمية، وتباطؤ سـلاسـل الإمداد، والتقلب في أسـعار الطاقة والسـلع الأسـاسـية، مما يفرض على البنك التوازن بين دعم النمو المحلي والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي طويل الأجل.

في ظل مراقبته الدقيقة للأوضـاع الاقتصـادية على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، وتفاعله مع توجهات السياسـة النقدية في الاقتصـادات الكبرى، فقد قام بنك الكويت المركزي خلال السـنة المالية 2025/2024 بتخفيض سـعر الخصـم بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 4 % مقارنة بـــ 4.25 % في نهاية العام المالي السابق. ويأتي هذا التخفيض في سياق نهج نقدي حذر ومدروس يهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي المحلي في ظل تباطؤ عالمي وتراجع في الضغوط التضخمية مع المحافظة في الوقت ذاته على اســـتقرار النظام المالي وجاذبية العملة الوطنية. كما يعكس هذا القرار التزام البنك المركزي بتحقيق توازن ديناميكي بين متطلبات التحفيز والنمو من جهة، والحرص على الاستقرار النقدي من جهة أخرى.

شـــهدت المؤشـــرات النقدية والمصـــرفية في الكويت خلال الســـنة المالية 2025/2024 نمواً ملحوظاً يعكس اســـتمرارية النشـــاط المالي والائتماني في ظل ســـياســـة نقدية متوازنة تهدف إلى دعم الســـيولة واســـتقرار النظام المصـــرفي. فمن جانب، ســـجّل عرض النقد بمفهومه الواســـع (M2) ارتفاعًا ملحوظًا بلغت قيمته 1735.6مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو قدرها 4.4 % ليصل إلى 41564.5 مليون دينار

بنهاية السنة المالية 2025/2024، مقارنة في نهاية السنة السابقة. ويُعزى هذا النمو بالدرجة الأولى إلى زيادة في شبه النقد بمقدار 1892.6 مليون دينار وبنسبة 6.6%. في المقابل، تراجع عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بمقدار 157.1مليون دينار بنسبة 1.4 %. وشهدت أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً إيجابيًا قدره 2.1 مليار دينار وبنسبة 4.4 %، لترتفع إلى نحو 50.2 مليار مقارنة عن السنة المالية السابقة. وجاء هذا النمو مدفوعًا بارتفاع كلٍ من التسهيلات الائتمانية الشخصية بنسبة 3.1 % والتسهيلات الائتمانية لقطاع الأعمال بنسبة 5.2 % في نهاية السنة المالية 2025/2024.

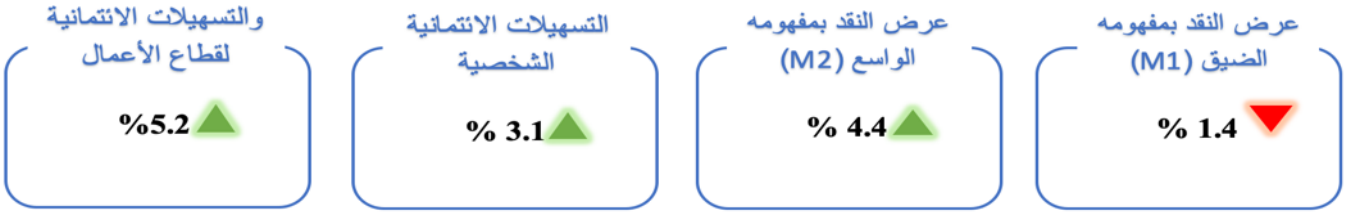

أما فيما يخص نمو ودائع المقيمين فقد ارتفعت ودائع المقيمين بنسبة 2.9 % لتصل إلى 51.1 مليار دينار بنهاية السنة المالية، مقارنة بـــ 49.6 مليار دينار في الفترة السابقة. ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو ودائع القطاع الخاص بنسبة 4.3 % (بزيادة قدرها 1.7 مليار دينار) لتصل إلى 39.8 مليار دينار. بالإضافة إلى ارتفاع ودائع الحكومة بنسبة 0.8 % لتبلغ 4.7 مليار دينار. في المقابل، تراجعت ودائع المؤسسات العامة بنسبة 3.5% لتسجل 6.6 مليار دينار.

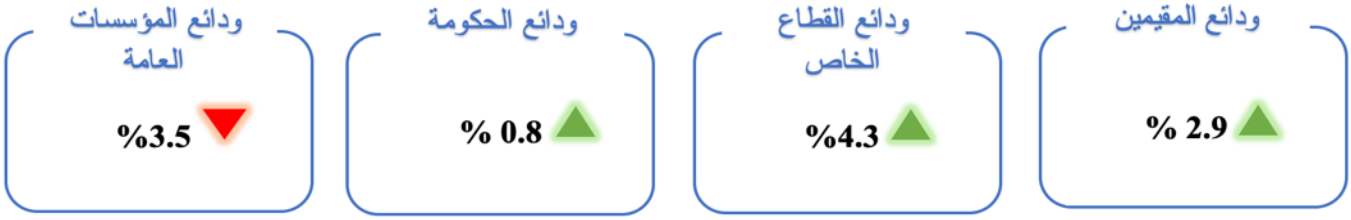

استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2025/2024 بمساعيه الرامية للحفاظ على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية العالمية الأخرى، حيث سجل متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي انخفاضاً خلال السنة المالية 2025/2024 مقارنة بالسنة المالية السابقة إذ بلغ نحو 307.00 فلس مقابل متوسط بلغ نحو 307.56 فلس خلال السنة المالية السابقة أي بانخفاض قيمته نحو 0.56 فلس ونسبته 0.2 %.

سجل ميزان الحساب الجاري فائضًا بلغت قيمته نحو 11.3 مليار دينار بانخفاض نسبته 3.6% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2024، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 11.7 مليار دينار في الفترة نفسها من عام 2023. ويأتي انخفاض فائض الحساب الجاري خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2024 مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق كمحصلة أساسية لانخفاض قيمة فائض الميزان السلعي (فوب) بنحو 1.4 مليار دينار ونسبته 12.1% ليصل إلى نحو 10.4 مليار دينار وارتفاع قيمة عجز حساب الدخل الثانوي بنحو 0.2 مليار دينار وبنسبة 7.2% ليصل إلى نحو 3.3 مليار دينار.

ج. التصنيف الائتماني لدولة الكويت ومؤشرات الثقة

حافظت دولة الكويت على تصنيفها السيادي عند مستويات قوية مع نظرة مستقبلية مستقرة خلال عام 2024 وفقاً لوكالات التصنيف الائتماني الدولية الكبرى[15]، مدفوعةً بأسس مالية واقتصادية صلبة تجعل الاقتصاد الكويتي من بين الأكثر مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية. وتستند هذه التقييمات على متانة الأوضاع المالية العامة وقوة الميزان الخارجي بشكل استثنائي، إذ تمتلك دولة الكويت أصولًا أجنبية سيادية تُقدّر بأكثر من 400 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 تحت إدارة صندوق الأجيال القادمة، ما يمنح البلاد قدرة فريدة على امتصاص التقلبات في أسعار النفط وتمويل العجز. وفي الوقت ذاته تستفيد دولة الكويت من انخفاض مخاطر الدين العام حيث بلغ الدين العام أقل من 3 % من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية مارس 2024، والذي يعد من بين أدنى المعدلات عالميًا، مما يعزز الجدارة الائتمانية للدولة.

أما على صعيد السياسة النقدية، فإن نهج بنك الكويت المركزي القائم على ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات يوفّر ركيزة فعالة لاستقرار الأسعار والحد من تقلبات التضخم مع المحافظة على جاذبية الدينار كعملة ادخار واستقرار نقدي. في ضوء هذه العوامل مجتمعة، جاء قرار وكالات التصنيف الائتماني بتثبيت التصنيف السيادي للكويت مع نظرة مستقبلية مستقرة (ستاندرد اند بورز"A+"، موديز "A1" وفيتش "AA-")، تعبيرًا عن الثقة في قدرة الدولة على إدارة مخاطرها المالية والاقتصادية، رغم التحديات السياسية والاعتماد الهيكلي على النفط.

د. التعاون الاقتصادي لدولة الكويت

تستمر دولة الكويت في دعم القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك من خلال تفعيل اللجان المشتركة مع الدول ذات الأهمية الاستراتيجية، بهدف خلق بيئة استثمارية فعالة وتعزيز تبادل الخبرات في مجالات التعاون المختلفة. وتؤكد دولة الكويت على التزامها بالتنمية المستدامة في كافة المحافل الدولة لتحقيق أهداف التنمية المتوافقة مع رؤية الكويت 2035.

[15] https://www.cbk.gov.kw/ar/cbk-news/announcements-and-press-releases/press-releases/2024/09/202409132359-fitch-ratings-affirms-state-of-kuwait-sovereign-credit-rating-at-aa-outlook

- **التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي**

من أبرز النشاطات في مجال التعاون الاقتصادي الخليجي إنشاء لجنة السوق الخليجية المشتركة والتي تم خلالها إضافة 4 مسارات جديدة لتفعيل السوق :

1. الاستثمار
2. دعم القطاع الخاص الخليجي
3. المشتريات الحكومية والمحتوى المحلي
4. استراتيجية وقوانين موحدة في كافة المجالات الاقتصادية

- **التعاون مع دول العالم الأخرى**

- انضمام دولة الكويت إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وملاحقها، وذلك بعد صدور المرسوم بقانون رقم (109) لسنة 2024 بتاريخ 2024/11/11.
- استكمال مفاوضات التجارة الحرة (FTA) مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى بهدف فتح الأسواق وتحرير تجارة السلع والخدمات وتحسين الميزان التجاري وتفعيل الشراكات ومساهمة القطاع الخاص.
- استكمال المفاوضات مع كلٍ من جمهورية الصين (الجولة 11 في 2025)، جمهورية تركيا (الجولة 3 في 2025)، وامبراطورية اليابان (الجولة 2 في 2025).

هـ. الدين العام

بلغ إجمالي رصيد الدين العام القائم 1.42 مليار دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2025/2024 مقارنةً برصيد بلغ نحو 1.58 مليار دينار كويتي نهاية السنة المالية 2024/2023 ولم يتم إصدار أي دين سيادي محلي أو دولي نظراً لانتهاء قانون بالإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية في أكتوبر 2017. وينقسم الدين العام إلى قسمين محلي ودولي حيث يتولى بنك الكويت المركزي إصدارات الدين العام المحلية نيابة عن وزارة المالية، وانخفض رصيد الدين العام القائم المحلي بمقدار حوالي 76 % من 160 مليون دينار كويتي ليصل في نهاية السنة المالية 2025/2024 إي ما يقارب 50 مليون دينار كويتي، كما تتولى الهيئة العامة للاستثمار إصدارات الدين العام الدولية نيابةً عن وزارة المالية، حيث بلغ رصيد السندات الدولية القائمة نحو 1.37 مليار دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2025/2024 ولم يتم استحقاق أية مبالغ دولية خلال السنة المالية الماضية.

الكويت اليوم ملحق العدد 1731 السنة الحادية والسبعون 5 الخميس 27 رمضان 1446 هـ - 7

مرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025

في شأن التمويل والسيولة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 2 ذو القعدة 1445 هـ، الموافق 10 مايو 2024م،
- وعلى القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية ، والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ،
- وعلى القانون رقم (47) لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (50) لسنة 1987 بالإذن للحكومة بعقد قرض عام، والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم رقم 84 لسنة 2024 في شأن الحلول والإنابات الوزارية، والمراسيم المعدلة له،
- وبناء على عرض وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار ،
- وبعد موافقة مجلس الوزراء ،
- أصدرنا المرسوم بقانون الآتي نصه :

(مادة أولى)

في تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى الموضح قرين كل منها :

الوزارة : وزارة المالية .

الوزير : وزير المالية .

وفي إطار تعزيز السيولة المالية وتوفير مصادر التمويل في دولة الكويت، صدر المرسوم بقانون رقم (60) لسنة 2025 بشأن التمويل والسيولة وذلك بتاريخ 26 مارس 2025، والذي يمثل نقلة تشريعية هامة في مجال إدارة الدين العام والسيولة المالية للدولة. ويأتي هذا القانون في سياق اقتصادي إقليمي ودولي يشهد تحديات متصاعدة تتطلب أدوات مالية وتشريعية أكثر مرونة واستدامة. كما ينص القانون على تحديد سقف الدين العام عند 30 مليار دينار كويتي أو ما يعادله من العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ويمنح الدولة صلاحية إصدار أدوات مالية بآجال استحقاق تمتد حتى 50 عامًا، في حين يمتد سريان القانون نفسه لمدة 50 سنة من تاريخ العمل به وهو ما يعكس طابعه الاستراتيجي طويل الأجل.

يأتي هذا التوجه القانوني في إطار سعي حكومة دولة الكويت لتأطير عملية الاقتراض العام ضمن إطار قانوني منظم، يسمح بإدارة أكثر كفاءة للسيولة دون المساس بالاحتياطيات السيادية أو الضغط على صندوق الأجيال القادمة. وتبرز أهمية هذا القانون كأداة مالية تسهم في تعزيز مرونة الدولة في التعامل مع المتغيرات المالية العالمية، وتوفر غطاء تشريعيًا للجوء إلى أدوات الدين عندما تقتضي الحاجة ذلك، دون الوقوع في فوضى مالية أو عجز تمويلي.

الرسم البياني (7) عوائد السندات الدولية لدولة الكويت

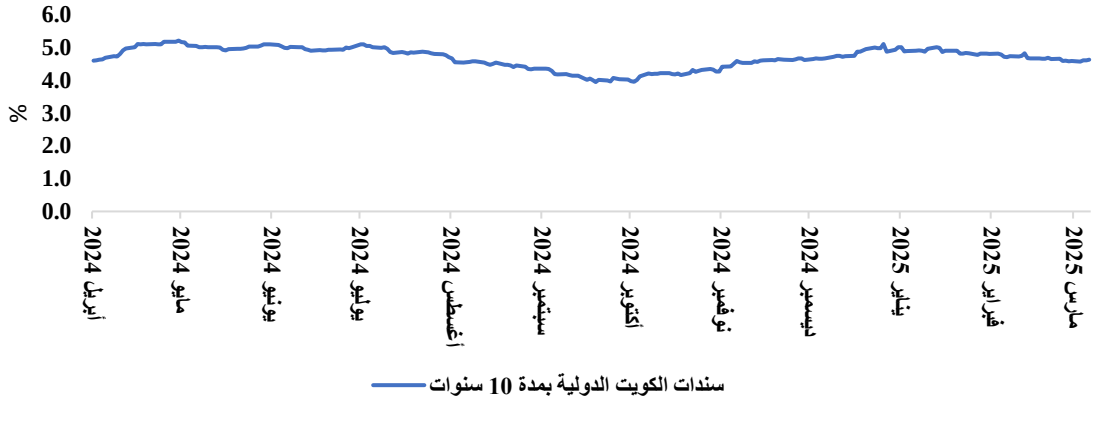

وزارة المالية، إدارة الدين العام

عائد سندات الكويت الدولية خلال السنة المالية 2025/2024

%	السندات الدولية بمدة 10 سنوات
متوسط العائد	4.68%

رصيد الدين العام القائم خلال السنة المالية 2025/2024

المبالغ بالدينار كويتي	نهاية السنة المالية 2025/2024	نهاية السنة المالية 2024/2023
رصيد الدين العام القائم	1.42 مليار دينار كويتي	1.58 مليار دينار كويتي
الفوائد المدفوعة على الدين خلال السنة المالية	حوالي 51 مليون دينار كويتي	حوالي 60 مليون دينار كويتي
المصدر: وزارة المالية، إدارة الدين العام		

التطورات النفطية

تشـهد الأسـواق النفطية العالمية تحولات كبيرة في الفترة الحالية، حيث من المتوقع أن ينمو الإنتاج العالمي للنفط بمقدار 1.9 مليون برميل يوميًا في عام 2025 و1.7 مليون برميل يوميًا في عام 2026، مدعومًا بزيادة الإنتاج من دول "أوبك +" والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضـافة إلى إعادة تشـغيل خط أنابيب "جيهان" بين العراق وتركيا وزيادة سـعة خط أنابيب "ترانس ماونتن" الكندي. ومن المتوقع أن يتراجع عجز العرض والطلب من 800 ألف برميل يوميًا في 2024 إلى حوالي 200 ألف برميل يوميًا في 2025، ليصل إلى فائض قدره 800 ألف برميل يوميًا في 2026.

وقد انخفضت أسعار النفط نتيجة تراجع التوترات الجيوسياسية وارتفاع الإنتاج الأمريكي إلى 13.5 مليون برميل يوميًا في فبراير 2025 مع توقعات بوصوله إلى 13.76 مليون برميل يوميًا في 2026.

كما أثرت القرارات الأمريكية بفرض رسوم جمركية على واردات النفط من كندا والمكسيك والصين في زيادة الغموض في الأسـواق، بينما أدت سـياسـات مجلس الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسـعار الفائدة إلى 4.5% في ديسـمبر 2024 إلى تخفيف بعض الضغوط الاقتصادية.

قامت مجموعة " أوبك +" بتمديد تخفيضـات الإنتاج المنصـوص عليها بمقدار 2 مليون برميل باليوم في أكتوبر 2022 والطوعية بمقدار 1.66 مليون برميل يومياً في ابريل 2023 والطوعية الإضـافية من قبل ثمانية دول (المملكة العربية السـعودية، جمهورية روسـيا، جمهورية العراق، الامارات العربية المتحدة، دولة الكويت، كازاخسـتان، جمهورية الجزائر وسلطنة عمان) بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً في نوفمبر 2023 عده مرات خلال عام 2024 بهدف دعم استقرار السوق وتخفيض الذبذبة في أسـعار النفط. وفي 3 مارس 2025 أعلنت الدول الثمانية عن بدأ التقليل التدريجي لتخفيضـات الإنتاج الطوعية الإضافية البالغة 2.2 مليون برميل يوميا اعتباراً من 1 ابريل 2025 حتى سبتمبر 2026، وتمديد إجمالي الخفض المتبقي بمقدار 3.66 مليون برميل يومياً حتى نهاية 2026.

أسعار النفط الخام العالمية المتوقعة

دولار/ للبرميل	2024*	2025	2026
غرب تكساس المتوسط (WTI)	75.87	68.00	64.00
خام برنت (Brent)	80.76	74.00	69.00
دبي(Dubai)	79.55	73.00	68.00
المصدر: KPC	*أسعار فعلية		

النشاط في القطاع النفطي في دولة الكويت استمر وفق خطة استراتيجية لتطوير القطاع الذي يعد مصدر رئيسي للاقتصاد من قبل كل من مؤسسة البترول الكويتية و الشركات التابعة لها وذلك في كل من المجالات التالية :

1- مجال الاستكشاف والإنتاج داخل دولة الكويت	– تم حفر 511 بئراً خلال العام المالي 2025/2024، ويعتزم حفر 530 بئرا خلال العام المالي 2026/2025 منها سبع ابار استكشافية/ تحديدية. – اكتشافات تجارية ضخمة في المياه الإقليمية الكويتية لكلٍ من النفط والغاز، والتي شملت حقل النوخذة باحتياطيات تبلغ حوالي 2.1 مليار برميل من النفط الخفيف و 5.1 تريليون قدم قياسي مكعب من الغاز الطبيعي بما يعادل 3.2 مليار برميل نفط مكافئ، وحقل الجليعة باحتياطيات تقدر بحوالي 800 مليون برميل من النفط و600 مليار قدم قياسي مكعب من الغاز الطبيعي بما يعادل 950 مليون برميل نفط مكافئ. – تطوير حقل الدرة وإنشاء مرافق العمليات البرية التابعة للشركة الكويتية لنفط الخليج بهدف زيادة إنتاج الغاز الحر بمقدار 500 مليون قدم قياسي يوميًا، مع رفع المقترح للمجلس الأعلى للبترول للموافقة النهائية.
2- مجال التكرير والتصنيع داخل دولة الكويت	– زيادة الطاقة التكريرية إلى 1.6 مليون برميل يوميًا بحلول 2025 حيث بلغت الطاقة التكريرية الإجمالية داخل دولة الكويت حوالي 1.415 مليون برميل يومياً بعد التشغيل الكامل لمصفاة الزور في ديسمبر 2023 بما يساهم في تلبية احتياجات محطات توليد الكهرباء من الوقود ومواكبة المواصفات العالمية للمنتجات البترولية.
3- مجال نشاط البتروكيماويات داخل دولة الكويت	– تنفيذ البرنامج الرأسمالي مجمع البتروكيماويات (الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني) المتكامل مع مصفاة الزور وذلك لتنويع مصادر الدخل. – إنشاء مصنع رابع لإنتاج الأوليفينات داخل دولة الكويت، حيث يهدف المشروع إلى انشاء مصنع للبتروكيماويات لإنتاج الايثيلين والبروبيلين وبعض المنتجات البتروكيماوية الأخرى.
4- مجال نشاط البتروكيماويات خارج دولة الكويت	– تم الانتهاء من دارسة الجدوى المشتركة لمشروع مجمع البتروكيماويات المتكامل مع مصفاة الدقم في سلطنة عمان وجاري التحضير للبدء بدراسات التصاميم الهندسية الأولية.
5- مجال البيع بالتجزئة داخل دولة الكويت	– السعي لإنشاء (100) محطة وقود تعبئة جديدة، والتشغيل الكلي لعدد 46 محطة في العام المالي 2030/2029 على أن يتبعها استكمال وتشغيل محطات التعبئة المتبقية والبالغ عددها 36 محطة في السنوات اللاحقة. – اعتماد انشاء مستودع جديد في منطقة المطلاع ليتضمن 11 خزان جديد (7 خزانات لمنتج الجازولين و4 خزانات لمنتج الديزل) لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات النفطية ومواكبة التوسع العمراني في شمال البلاد.

السكان والقوى العاملة

أ. السكان:

وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، فقد بلغ عدد سكان دولة الكويت (4,987,826 نسمة) في 31 ديسمبر 2024 ، حيث بلغ عدد الكويتيين من هذا العدد 1,567, 983 نسمة، وغير الكويتيين 3,419,843 نسمة، أي أن نسبة الكويتيين إلى إجمالي عدد السكان هي (31.4 %) للكويتيين مقابل (68.6 %) لغير الكويتيين. أما توزيع السكان حسب النوع الإجتماعي (الذكور والإناث)، فإن التوزيع على مستوى إجمالي السكان يميل لفئة الذكور (61 %) مقابل الإناث (39 %). أما بالنسبة للسكان غير الكويتيين فإن التوزيع مائل نسبياً لفئة للذكور البالغ (66 %) مقابل (34 %) للإناث، ويرتبط التحيز القياسي للذكور في حال السكان غير الكويتيين بالارتباط الشديد لهؤلاء السكان بقوة العمل. بينما يعد التوزيع النسبي في حال السكان الكويتيين متقارب نسبياً مقارنة بغير الكويتيين.

ب. قوة العمل:

بلغ إجمالي قوة العمل (15 سنة فأكثر) في الكويت في 31 ديسمبر 2024 وفقاً لبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية 3,065,130 فرداً، موزعين ما بين 504,878 كويتي بتركز 16.47 % من اجمالي قوة العمل، و2,560,252 غير كويتي بتركز 83.53 % من إجمالي قوة العمل. أما فيما يتعلق بتوزيع القوى العاملة بين القطاعات الحكومي والخاص، فمن الملاحظ بأن العمالة الكويتية تتركز بنسبة أكبر في العمل بالقطاع الحكومي بنسبة 79 % من إجمالي نسبة العاملين في القطاع الحكومي، بينما تتركز العمالة غير الكويتية بالقطاع الخاص بنسبة 95 % من إجمالي نسبة العاملين في القطاع الخاص.

ج. المتعطلون عن العمل:

بلغ إجمالي عدد العاطلين عن العمل من الكويتيين وغير الكويتيين والباحثين عن عمل من واقع بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية في 31 ديسمبر 2024 (37,171 متعطلاً)، منهم (19,989 من الذكور) بما يقارب نسبة 54 % (17,182 من الإناث) بما يقارب نسبة 46 %. ومن المتوقع أن تصل نسبة الزيادة في بند المرتبات وما في حكمها إلى 1.6% للسنة المالية 2026/2025، وذلك بناءً على التقديرات المتعلقة بمتطلبات القوى العاملة. وبناءً على ذلك، فقد تم تقدير عدد الوظائف الجديدة المزمع إنشاءها لتعيين الموظفين في الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2026/2025 ليبلغ عددها 15,893 وظيفة، ويعد الاستثمار بالتنمية البشرية من أهم محاور التقدم والازدهار المستدام والذي تسعى لتحقيقه دولة الكويت ، كما تحرص حكومة دولة الكويت على خلق فرص وظيفية جديدة للشباب لتعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل مما يعزز استقرار الاقتصاد الكويتي على المدى الطويل.

مشروع ميزانية السنة المالية 2026/2025 والأسس التي بني عليها

أولا: أسس تقدير الميزانية العامة:

تنفيذاً لأحكام المادة (140) من الدستور، والتي تنص على "تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمها إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل لفحصها وإقرارها"، فعليه أصدرت وزارة المالية تعميم رقم (3) بشأن إعداد تقديرات ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والأسس والقواعد التي ينبغي اتباعها في إعدادها وفقاً لتصنيفات الميزانية (الأساس النقدي) للسنة المالية 2026/2025.

وقد قامت وزارة المالية – ممثلة بقطاع شؤون الميزانية العامة بإعداد مشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2026/2025 وفق توجهات السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة بحيث تعبر تقديرات الميزانية عن الأهداف والبرامج والأعمال التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها خلال السنة المالية 2026/2025.

وتمثلت أهم القواعد والأسس والتوجهات المالية والاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية 2026/2025 في الآتي:

- توجيهات حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه التي وجه فيها إلى الإسراع في تنفيذ كافة مشاريع الدولة التنموية وعلى وجه الخصوص الصحية والتعليمية والإسكان والانتهاء من إعداد التشريعات والقوانين التي يتلمس المواطنون من تطبيقها حرص الحكومة على مصالح الوطن ومصالحهم، ومتابعه تنفيذ الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بهدف تحقيق الشراكة الإستراتيجية، والتطلع إلى الإنجاز في كافة مسارات التنمية المستدامة التي تتسم بالكفاءة والجودة وتعزز التنوع الاقتصادي والاستقرار المالي وتؤدي إلى تخفيض وترشيد المصروفات العامة في ظل بيئة تقوم على تنوع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على النفط وإشراك القطاع الخاص المحلي والعالمي في مشاريع الدولة.
- في ظل استمرار سياسة الدولة الداعية إلى ترشيد الإنفاق وضغط المصروفات ومعالجة الاختلالات الهيكلية بالميزانية العامة وتعزيز الاستدامة المالية للدولة فقد تبنت وزارة المالية سياسات وإجراءات تواكب التحديات الاقتصادية من خلال الاتي:
- مرسوم بقانون رقم 1 لسنة 2025 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة والمتضمن:
  - إلغاء قانون رقم (79) لسنة 1995، كما يلغى كل حكم مقابل ذلك.
  - تحدد كل جهة الرسوم والتكاليف ومقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة، بقرار السلطة المختصة بكل جهة، وفقا للقانون المنظم لكل منها، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء.
- مرسوم بقانون رقم (157) لسنة 2024 بإصدار قانون الضريبة على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات:
  - يتناول قانون تنظيم الضرائب على الكيانات متعددة الجنسيات مع تحديد حد أدنى للضريبة بنسبة 15% وضوابط لحساب الدخل والايرادات الخاضعة كما يستثني القانون الكيانات الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح وصناديق التقاعد، يلزم القانون الكيانات بالتسجيل وتقديم الاقرارات الضريبية بانتظام مع فرض غرامات وعقوبات على المخالفات والتهرب الضريبي.

تقديرات الإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية 2026/2025

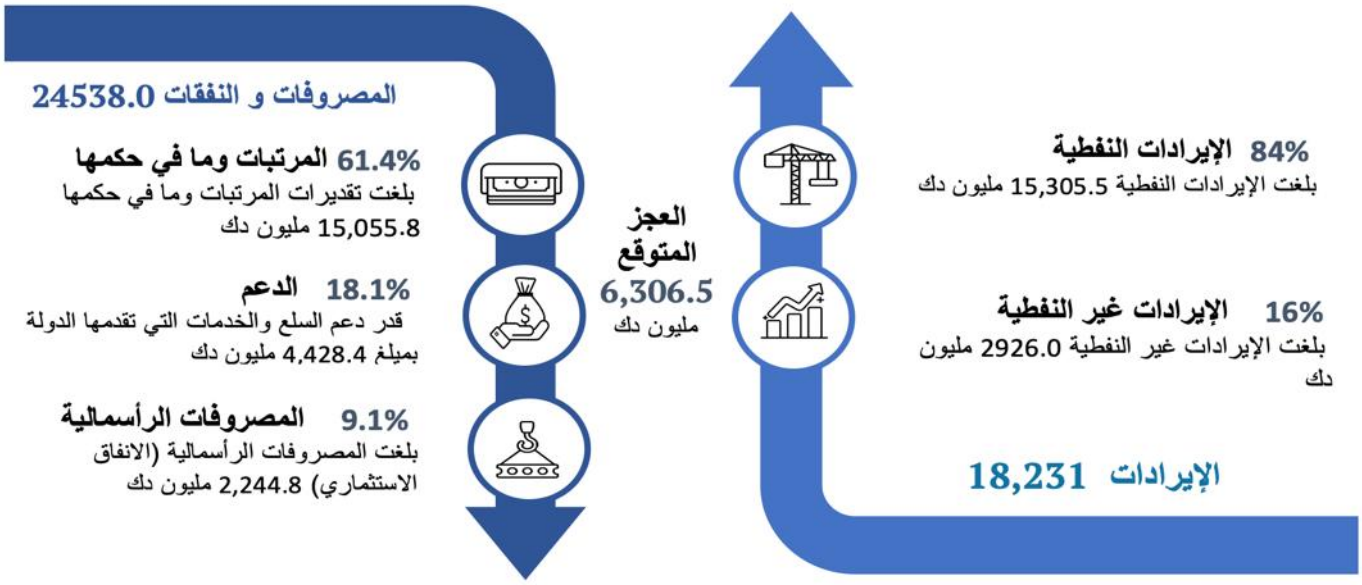

أسس تقدير الإيرادات النفطية

أسس التقدير	ميزانية السنة المالية 2025/2024	ميزانية السنة المالية 2026/2025
حجم الإنتاج	2.548 مليون برميل/ اليوم	2.500مليون برميل/ اليوم
سعر البرميل	70 دولار	68 دولار
سعر الصرف	306 فلس دولار	307 فلس دولار
السنة المالية	365 يوم	365 يوم
إيرادات الغاز	311.4 مليون دينار	320.9 مليون دينار
خصم تكاليف الانتاج	3,998.3 مليون دينار	4,064.8 مليون دينار

تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2026/2025

بلغت تقديرات الإيرادات للســـنة المالية 2026/2025 مبلغ **18,231,486,000** دينار بنقص مقداره **(687,132,000)** دينار عن تقديرات السنة المالية 2025/2024 البالغة **18,918,618,000** دينار أي بنسبة **3.63%** نتيجة محصلة بنقص في بعض الجهات والزيادة في البعض الاخر.

الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية2026/2025

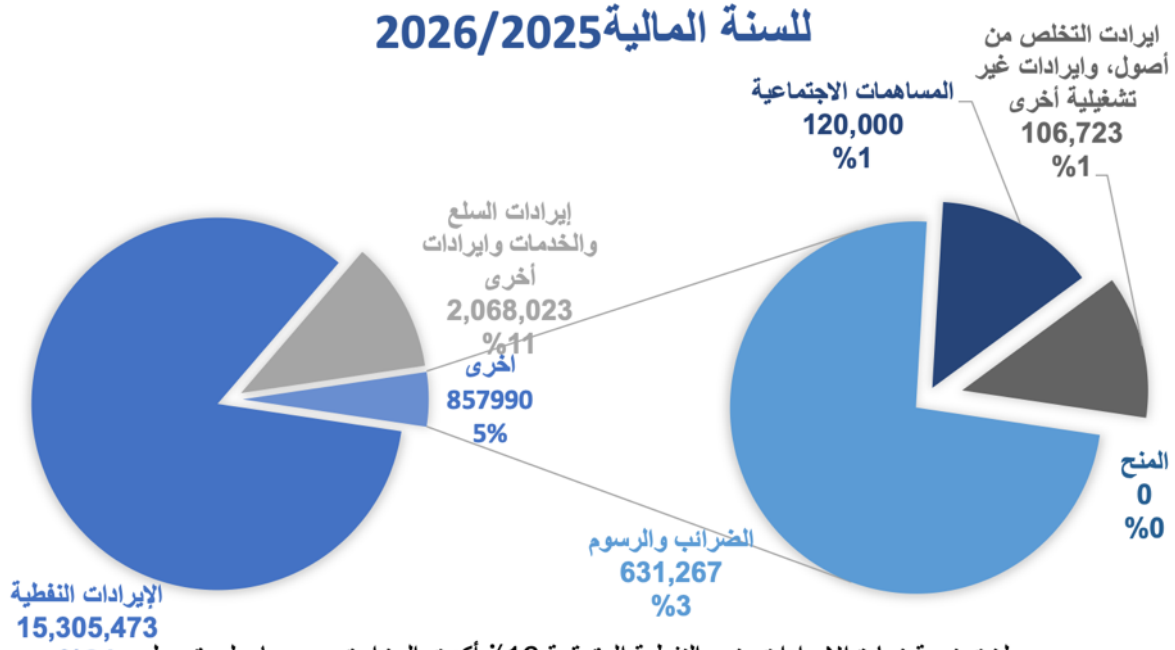

بلغت نسبة زيادة الإيرادات غير النفطية المتوقعة 16٪ أكدت الوزارة حرصها على تحميل الميزانية إصلاحات مالية هيكلية لزيادة الإيرادات غير النفطية بشكل تدريجي على مدى السنوات القادمة.

تقديرات المصروفات والنفقات الرأسمالية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2026/2025

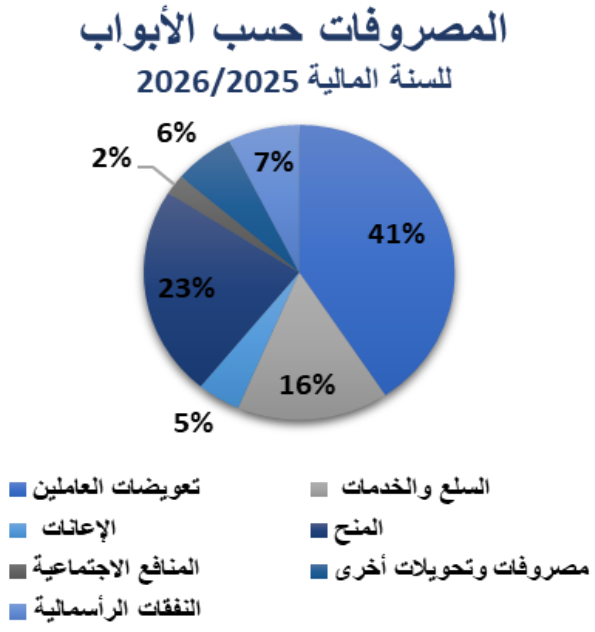

	ميزانية 25/24	ميزانية 26/25	الفرق	النسبة
تعويضات العاملين	9899.1	9978.5	79.4	0.8%
السلع والخدمات	3567	3870.5	303.5	8.5%
الإعانات	1128.6	1104.9	-23.7	-2.1%
المنح	5642.8	5672.8	30	0.5%
المنافع الاجتماعية	845.3	535.3	-310	-36.7%
مصروفات وتحويلات أخرى	1615.6	1549.6	-66	-4.1%
النفقات الرأسمالية	1856.6	1826.2	-30.4	-1.6%
الاجمالي	24555	24538	-17.0	-0.1%

بلغت اعتمادات الباب الأول تعويضات العاملين للسنة المالية 2026/2025 مبلغ 9,978,504,000 دينار، بزيادة قدرها 79,385,000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2025/2024 والبالغة 9,899,119,000 دينار أي بنسبة 0.80%.

بلغت اعتمادات الأجور والرواتب للسنة المالية 2026/2025 بنسبة 90.97% من جملة اعتمادات الباب الأول تعويضات العاملين

وبلغت نسبة الزيادة 0.17٪ من اعتمادات السنة المالية 2025/2024

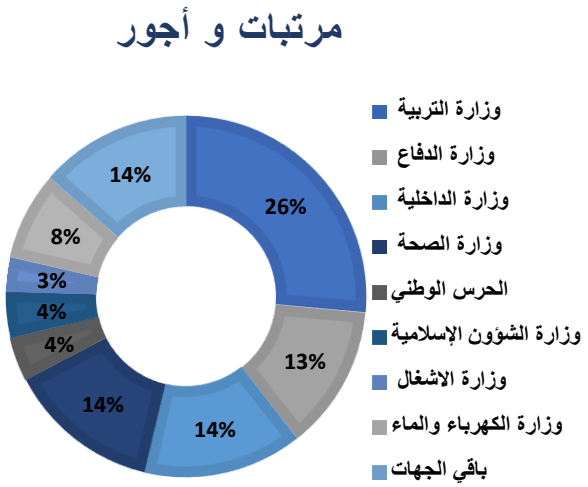

الدعوم في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026/2025

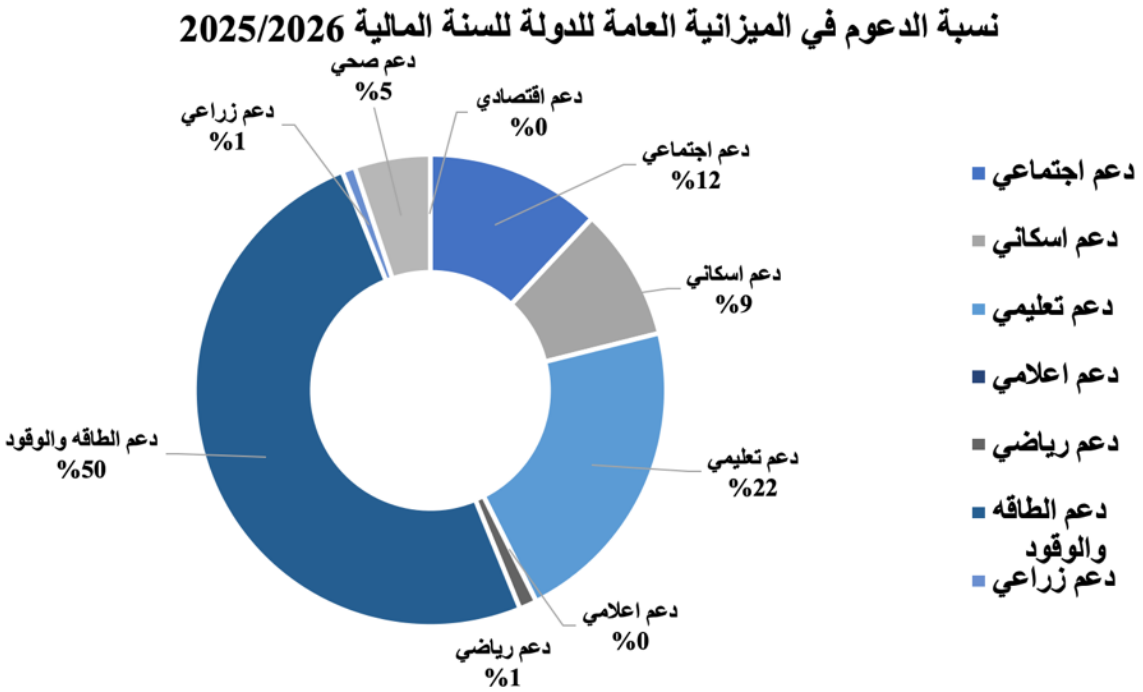

النفقات الرأسمالية:

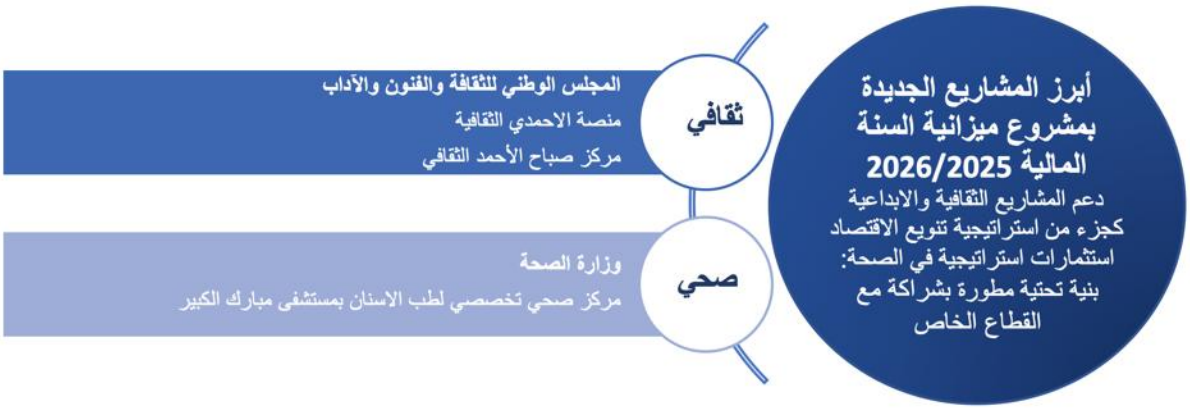

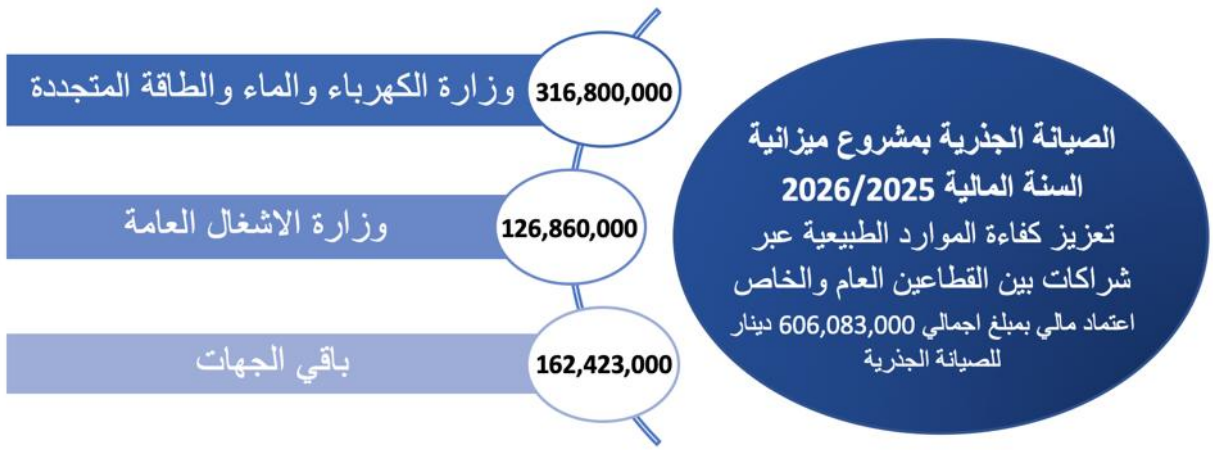

النفقات المالية للهيئات الملحقة
للسنة المالية 2026/2025
118,440,000
د.ك
المشاريع الجديدة 21 مشروع
485,000
المشاريع المعتمدة 88 مشروع
67,630,000
الصيانة الجذرية
50,325,000

المشاريع الجديدة للهيئات الملحقة بمشروع ميزانية 2026/2025
تطوير قطاع الرياضة بمنشآت حديثة تعزز للاستثمار في الرياضة بتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في المرافق الرياضية ودعم المواهب الوطنية
الرياضي
الهيئة العامة للرياضة
- استاد كرة قدم رياضي في منطقة المطلاع السكنية
- استاد كرة قدم رياضي في منطقة صباح الاحمد السكنية
الزراعي
الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية
- مشروع زراعة المناطق الجديدة
- الزراعات التجميلية والري في منطقة المطلاع والطرق المحاذية لها
- تأهيل موقع لتجميع وإعادة مخلفات والأشجار الحرجية لإنتاج سماد عضوي (الكمبوست)
التعليمي
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
المعهد العالي للتخصصات الادارية

مشاريع المؤسسات المستقلة بمشروع ميزانية السنة المالية 2026/2025
ادراج عدد (18) مشروع باعتماد صرفي بمبلغ 250,000,000 دينار
مدن اسكانية متطورة بتخطيط حضري مستدام مع القطاع الخاص وتوفير بيئة معيشية مستدامة عبر مشاريع اسكانية حديثة
مدن اسكانية
المؤسسة العامة للرعاية السكنية
مشاريع بنية تحتية للمناطق والمدن الجديدة
(جنوب صباح الأحمد- المطلاع – جنوب عبدالله مبارك)

المصادر

- تقرير افاق الاقتصاد العالمي صندوق النقد الدولي.
- تقرير الافاق الاقتصادية العالمية مجموعه البنك الدولي.
- صندوق النقد الدولي، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. "مجلس التعاون الخليجي: السعي لتحقيق الرؤى في ظل الاضطرابات الجيوسياسية: الآفاق الاقتصادية والتحديات السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي".
- تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: تحديد المسار عبر الغيوم.” IMF. 2025 May 2025.
- مجموعة البنك الدولي "توقع تسارع النمو بشكل طفيف بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2025 وسط حالة من عدم اليقين "
- المجلس الوطني للتخطيط - قطر
- وزارة الاقتصاد الامارات العربية المتحدة
- التقرير السنوي لعام 2024 السعودية
- وزارة الخارجية العمانية "الاقتصاد العُماني يشهد نموًّا إيجابيًّا خلال السنوات الخمس الماضية”.
- التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين للعام 2024
- البيان الصحفي لوكالة فيتش " وكالة فيتش تؤكد التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند(AA-) ، مع نظرة مستقبلية مستقرة"
- البيان الصحفي لوكالة موديز بشأن التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت
- بنك الكويت المركزي
- مؤسسة البترول الكويتية
- وزارة المالية – الشؤون الاقتصادية
- وزارة المالية – إدارة الدين العام
- الإدارة المركزية للإحصاء
- الهيئة العامة للمعلومات المدنية